

المحاضرة رقم 01: جذور الفكر الاجتماعي والسياسي في العصور القديمة

أولاً: جذور الفكر الاجتماعي في العصور القديمة:

الفكر الاجتماعي بالمعنى الدقيق هو نتيجة التفكير المشترك لأعضاء المجتمع أو الجماعة أو البيئة، إن الفكر الاجتماعي هو فكر الأفراد عن المسائل الجماعية، وبهذا فإن الفكر الاجتماعي هو التفكير في مشاكل المجتمع من جانب شخص أو عدد من الأشخاص في الماضي أو الحاضر.

الفكر الاجتماعي نتاج لعقل الإنسان ويتأثر إلى حد بعيد بالمؤثرات التي تدخل في تكوين هذا العقل ولا ينفصل هذا الفكر عن ماضيه، لذلك نجد أن كثير من المفكرين المعاصرين يعرضون للفكر الاجتماعي باعتباره وحدة متماسكة الحلقات، تمتد من المجتمعات البدائية إلى المجتمعات المعاصرة، استفاد الفكر الاجتماعي من طبيعة الظروف الاجتماعية ولا يمكننا فهم الفكر الاجتماعي دون فهم العصر الذي نشأ فيه.

يمكن الإشارة إلى خمسة اتجاهات عامة ميزت الفكر الإنساني عبر رحلته الطويلة وكل اتجاه يعبر تعبيراً صادقاً عن المرحلة التاريخية التي وجد بها:

- يتميز الاتجاه الأول بغلبة النزعة الدينية على التفكير الاجتماعي، فقد كان تفشي الظواهر الاجتماعية والطبيعية يتم بإرجاعها لقدرة الآلهة أو الإله الواحد، وقد ساد هذا الاتجاه في المجتمعات البدائية.
- بغض النظر عن الحاجات الدينية فقد حاول الإنسان أن يفكر في علاقته بالعالم ككل الحي والغير الحي، وقد تفلسف وحاول رد هذا العالم المحسوس والغير المحسوس إلى عدد المفاهيم وحاول الوصول إلى أرض ثابتة لتفسير علاقته بالعالم، وقد ساد هذا الاتجاه مرحلة التفكير الفلسفي ساعياً وراء المعاني النهائية.
- ساد في هذا الاتجاه تفكير الإنسان نحو نفسه مركزاً على محاولة فهم وظائف التفكير والسلوك، وقد أدى هذا الاتجاه إلى معالجات كثيرة في مجالات علم النفس الفردي.
- سعى الإنسان في هذا الاتجاه إلى معرفة أسرار الأرض المادية ومنذ الثورة الصناعية في إنجلترا فإن العقول العلمية قد ركزت طاقة عظيمة نحو محاولات فهم واستثمار العناصر الفيزيائية، فقد حاول الإنسان أن يستفيد من الصخور وطبقاتها للحصول على ثروات من الذهب والبتروال والغاز، وفيها تغلب الإنسان على الطبيعة وأصبح سيداً عليها ومؤثراً فيها.
- في العصور الحديثة سيطرت على الفكر الإنساني مشكلة توافق الإنسان مع أقرانه من بني الإنسان، فعبر آلاف السنين تركز هذا الفكر في علاقة الإنسان بخالقه، وكذلك علاقته بالعالم الطبيعي والاجتماعي، ورغم ذلك كله أهملت الجوانب الاجتماعية لحياة الإنسان، فالإنسان حتى العصور الحديثة ظل يعاني من عدد كبير من الأمراض الاجتماعية التي تحتاج إلى دراسة علمية دقيقة.

1- الفكر الاجتماعي في ظل الحضارة اليونانية:

أ- السوفسطائيون: يعتبر السوفسطائيون من رواد الفكر الاجتماعي الجدلي في صورته البدائية ومن أوائل من اتجهوا اتجاهها واقعياً نقدياً في معالجة الموضوعات الاجتماعية وقد أحرقت مؤلفاتهم وكتبهم ولكن أفكارهم وصلتنا عن طريق خصومهم، اعتقد كاليكس أن الطبيعة هي القاعدة السليمة للحياة الإنسانية وإذا سرنا على هذه القاعدة كما ينبغي فأننا نجد أن السلوك الاجتماعي والأخلاقي يتضمنان (القوة) وبما أن أفراد البشر لا يتساوون في مدى امتلاكهم

القوة وتمكنهم من استخدامها لتحقيق أغراضهم فإن معنى هذا أن عدم المساواة هي القاعدة الطبيعية وهذا بدوره يعني أن أفراد البشر بالطبيعة ليسوا سواسية إن القوي ينال أكثر من الضعيف أما فكرة المساواة فإن العرف هو الذي بوجودها لذلك فالطبيعة والقانون حسب متعارضان.

أورد لنا أفلاطون مجملاً لأراء سوفسطائي آخر اسمه "غلوكون" يمكن أن نستخلص من أقواله أول طرح لنظرية "العقد الاجتماعي" حيث يقول " أن ارتكاب الظلم خير بحكم الطبيعة ، أما معاناة الظلم فهو شر غير إن هذا الشر هنا أعظم من الخير وعندما يرتكب الناس الظلم ويقاسون من الظلم وتتوافر لديهم تجربة الحاليين وعجزهم عن تجنب أحدهما وممارسة الوضع الآخر عندئذ يرون أن من الأفضل الإتفاق على أن لا يرتكبوا الظلم أو يعرضوا أنفسهم له ومن هنا تنشأ القوانين والمواثيق المتبادلة.

ويمكن أن نلخص أفكارهم في النقاط التالية:

- عارضوا الآراء الفلسفية التي تركز على الاهتمام بالكليات المجردة والتعميمات المطلقة والقضايا والمسلمات الثابتة.
- انتقدوا التفسيرات الأسطورية الشائعة وسخروا منها.
- نادوا بضرورة الاهتمام بالفرد والمواطن وحقوقه فيجب أن يكون المواطن محور اهتمام الدولة وهاجموا القول بأن الفرد مجرد تابع للجماعة.
- ناقشوا القيم الاجتماعية المجردة فالعدل في نظرهم ليس فكرة مجردة يمكن الوصول إليها بالتفكير المنطقي ولكنه لا بد أن يتحقق في الواقع، فهو نتيجة الممارسة الاجتماعية ولكنهم جعلوا الفرد مقياس كل شيء فما يراه عدلاً فهو العدل وما يراه حقاً فهو الحق، وذلك راجع إلى نبذهم فكرة الحقيقة المطلقة.
- هاجموا بقوة مظاهر عدم المساواة الاجتماعية وأشكال الظلم الاجتماعي التي انتشرت في المجتمع اليوناني منها مهاجمتهم نظام الرق والعبودية وفكرة المواطنة اليونانية التي تركز على النظرة العنصرية منها قول أنتيغون في كتابه "عن الحق" بما أن البشر متساوون في صفاتهم الجسمانية ويتشابهون في خصائصهم الطبيعية وبناء على ذلك كله لا أساس للتمييز بين الناس حسب قومياتهم وأعراقهم فكل الناس سواسية.
- هاجم السوفسطائيون القانون الأخلاقي والتشريع الديني ونادوا بالقانون الطبيعي الذي يعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية فالسعادة في القانون الطبيعي هي في العدل من اللذة إلى المنفعة، منها قول أنتيغون أن قانون الطبيعة يبيح لكل فرد أن ينشد الحياة والراحة ولكن (القانون الوضعي) الذي هو وليد الرأي والفكر ويطلب منا أن تفعل أشياء غير طبيعية.

ب- الفكر الاجتماعي لدى أفلاطون (427-347 ق.م)

اتخذ التفكير اليوناني في هذه المرحلة الطابع اليوتوبي المثالي يبدأ هذا التفكير عند سقراط ويبلغ ذروته مع أفلاطون وقد تأثر تفكيره بطبيعة الأزمة الاجتماعية التي كان يعانيها المجتمع الأثيني في ذلك الحين، لذلك انطوى تفكير أفلاطون على تصورات ذهنية وتطلعات مثالية مستوحاة إلى حد كبير من مجتمع اسبرطة وتجسيد كل ذلك في المدينة الفاضلة التي خططها أفلاطون وكأنها تمثل الهروب من الواقع القبيح والأخلاقي في أثينا.

يعتبر أفلاطون أشهر أتباع سقراط وكانت أول مؤلفاته عن المجتمع والدولة ولعل أشهر كتاباته هو كتاب الجمهورية أو المدينة الفاضلة، ترجع جذور المجتمع إلى حاجات البشر المتباينة وما ينشأ عن ذلك من تقسيم للعمل، وتتكون الدولة في

رأي أفلاطون من التكامل بين الأشخاص الذين لهم حاجات والأشخاص الذين يشبعون تلك الحاجات، يرى أن تقسيم العمل ضروري لوجود المجتمع.

في كتابه الثاني "Laws" وضع له المثالية الثانية أو أفضل دولة ممكنة في ظل الظروف القائمة وقد سمح بالملكية الخاصة والحياة العائلية، خطط أفلاطون للبناء الاجتماعي الأمثل للمدينة الفاضلة ويرتكز هذا البناء على ثلاث طبقات رئيسية مرتبطة بعضها فوق بعض، لكل طبقة وظائفها الخاصة بها، الطبقة العليا تتكون من الحكام الذين يتولون سياسة أمور الدولة العليا وفضيلتها الحكمة، ويلها طبقة الجند التي تتولى مهمة الدفاع عن المجتمع فضيلتها الشجاعة، ثم تأتي طبقة العمال من الفلاحين والصناع وتعمل هذه الطبقة على توفير حاجات الشعب وفضيلتها الاحتمال والتعفف، اهتم أفلاطون بمسألة السكان ورأى أن يكون عدد السكان على قدر حاجة الدولة ومعنى هذا أنه لا بد من تنظيم الزواج ولا مانع لديه من إعدام من زاد عن الحاجة ولا جريمة لإعدام الطفل المشوه أو ناقص تركيبه وينبغي إعدام الأفراد المعتهين وعديمي النفع فاسدي الأخلاق والمرضى مما لا يرجى شفائهم، كما ينبغي على الدولة تحسين النسل فيوضع أطفال الدولة في مكان مشترك تتولى نساء متخصصات رعايتهم حتى يمكنهم تحطيم الإطار العائلي.

ت- الفكر الاجتماعي لدى أرسطو (384-322 ق.م):

تلميذ أفلاطون ومعارضه من أشهر شخصيات التاريخ، أشار إلى أنه من أجل استمرار العنصر البشري يجب أن يتحد الجنسان ثم يأتي بعد ذلك العلة الضرورية بين السيد والعبد "هي ضرورة لبقاء كل منهما". تصور أرسطو لطبيعة علاقات الأسرة مسألة جديرة بالتأمل وقد وصف أرسطو أسرة قائمة على زواج الرجل الواحد من امرأة واحدة حيث يبدو الأب هو الحاكم المطلق وحيث يعاقب الزاني بالحرمان من حقوق المواطنة، فضلا عن ذلك ينبغي ألا تشارك النساء في نفس مهن الرجال لأن مكان المرأة في البيت تدير الشؤون المنزلية، وكان أرسطو من أشد المؤمنين بالحق الطبيعي للعبودية فالأشخاص الموهوبون بالمعرفة والفراسة جعلتهم الطبيعة حكاما وهؤلاء الذين لا يملكون سوى القوة الجسدية مع قليل من التفكير عليهم القيام بالخدمات. يعتبر أرسطو أن الإنسان كائن اجتماعي بالطبيعة. وإذا كان المجتمع ضروريا للتطور الكامل للإنسان فهو من الناحية المنطقية سابق على الفرد.

- الدولة هي الإطار السياسي للمدينة وهي تنظم حياة المواطنين تبعاً للقانون وجوهر القانون هي العدالة التي لا تتحقق إلا من خلال تطبيق القانون الأخلاقي الذي يركز حول الفضيلة والمساواة الاجتماعية.
- التأكيد على دينامية المجتمع واعتبار التغيير شرطاً أساسياً لحياة المجتمعات الإنسانية فهو يرفض فكرة الثبات المطلق ويأخذ بفكرة النسبية الزمانية والمكانية، فليس هناك نظام اجتماعي مثالي يمكن تطبيقه على كل الشعوب.
- الاهتمام بدراسة البناء الاجتماعي من الناحية المورفولوجية ومن الناحية الوظيفية ويتألف البناء الاجتماعي من ست طبقات ولكل منها واجباته ووظيفتها الاجتماعية.
- إبراز أهمية التوازن وكذلك التغيير الديمغرافي، فيرى أرسطو أن البناء الاجتماعي يظل متوازناً بحكم التساند الطبقي، ولكن هذا التوازن قد يختل أو يتحطم، لذلك يجب أن يكون عدد السكان متوازناً يضمن المواطنين الرخاء المادي ويضمن للحكام التقدم الفكري لتكون الحكومة الصالحة.

ثانياً: جذور الفكر السياسي في العصور القديمة

1- الفكر السياسي في بلاد الرافدين:

يعتبر السومريون واضعي الفكر السياسي في العراق القديم والكون عندهم لا ينتهي إلى تنظيم بشري والدولة العالمية التي تشمل بلاد الرافدين هي ملك للآلهة وقد خلق الإنسان لخدمتها، اعتبر السومريون الكون دولة منظمة ويقوم الفكر السياسي في بلاد الرافدين على دعامين :

- **الدولة القومية:** وهي الكيان السياسي الذي يشمل مجموعة دويلات والهيئة الحاكمة هي مجموعة الآلهة التي يرأسها الإله "أنو" إله السماء.
 - **الدولة المدنية:** هدفها اقتصادي بحت تميزت بالتنافس والصراع من أجل الهيمنة على السلطة السياسية.
- تطور الفكر السياسي في بلاد الرافدين في عهد الملك حامورابي (1710 ق.م – 1670 ق.م) الذي وضع قانون سمي بـ "قانون حامورابي" نظمت هذه القوانين في عمود شملت حوالي 285 مادة أكد فيها أن قانونه تنزّل سماوي وهو يتلقاه من إله الشمس وضعها في قالب دستوري من أجل ضبط حقوق الأفراد وواجباتهم كما أسس المجلس التشريعي "مجلس الكبار".

2- الفكر السياسي عند الإغريق:

لم يتبلور الفكر السياسي لدى الإغريق إلا بعد القرن السادس قبل الميلاد، حيث تركز الحياة السياسية لدى الإغريق حول وجود الحاضرة (دولة المدينة) التي تلعب دور الدولة في عهدنا الحالي والحاضرة هي محور التفكير والتأمل عندهم فهي التنظيم السياسي والاجتماعي الموحد داخل أرض محددة قد تضم مدينة أو عدة مدن وما يلحق بها من أراض ريفية، تميز النظام السياسي للحاضرة بالممارسات بالديمقراطية المباشرة فكان الأفراد يحضرون الاجتماعات العامة ويختارون بأنفسهم من يثقون فهم ليقوموا بالأدوار السياسية وقد عرفت دولة المدينة ممارسة السلطة السياسية عن طريق الهيئات نذكر منها:

- **الجمعية العمومية (الإكليزيا):** كانت تتكون من المواطنين الأحرار الذين بلغوا سن العشرين وهي أعلى سلطة سياسية يجتمع أعضاؤها عشر مرات في السنة مهمتها التصويت على القوانين والمراسيم وانتخاب القادة العسكريين والقضاة.
 - **المجلس النيابي:** يسمى بمجلس الأعيان أيضا أو مجلس الخمسمائة كانت الجمعية العمومية تنتخب أعضاؤها ليشرفوا على تنفيذ قراراتها يختار رئيس المجلس بالاقتراع أما مهام هذا المجلس فهي: تحضير أعمال الجمعية العمومية، صياغة المشاريع ومراقبة أعمال القضاة، توجيه الأسطول البحري.
- أما أسبارطة فكانت السلطة فيها محصورة في يدي مجلسين هما: مجلس الملوك يتكون من سكان المدينة ومجلس الشيوخ يتكون من 28 عضو ينتخبون مدى الحياة و خمسة قضاة كل سنة.

أ- **الفكر السياسي لدى أفلاطون:** فصل أفلاطون في أنظمة الحكم التي بإمكانها التحقق في أي مكان وزمان ورتبها حسب الأفضلية وهي:

- 1- **الحكومة الأرستقراطية:** وهي حكومة الممتازين والحاكم فيها فيلسوف (حكومة الفرد الفاضل) وهذا النوع من الحكام ليس بحاجة إلى قوانين تقيده ففضيلته وحكمته تجعلانه دائما يتخذ القرار الصائب والأصح.
- 2- **الحكومة التيموقراطية:** وهي حكومة الأقلية العسكرية تصل إلى الحكم بواسطة قوتها ونتيجة فساد الحكومة الأرستقراطية وهي مظهر انحلال الدولة المثالية.

- 3- الحكومة الأوليغارشية : وهي الأقلية الغنية التي تملك المال وهنا تظهر الأغلبية الفقيرة من الشعب لأن الطبقة الغنية تنهي ثروتها الشيء الذي يوسع الهوة بينها وبين الأغلبية الفقيرة.
- 4- الحكومة الديمقراطية: أو حكومة الشعب وهي انتشار الحرية والمساواة في المجتمع وقمع الفساد ويعود بذلك الحكم للشعب تحقيقاً لرغبة الجماهير الفقيرة التي عانت الفقر والحرمان.
- 5- الحكومة الاستبدادية: وتأتي نتيجة فساد الديمقراطية وانتشار الفوضى في المجتمع الشيء الذي يدفع بفرد ما بالأخذ بزمام الحكم والإفراد به لذلك سميت بحكومة الفرد الطاغية.

هذه الأشكال من الأنظمة حسب أفلاطون تشكل دائرة مغلقة ومتعاقبة الواحدة تلوى الأخرى وأفضل نظام حسبه هو النظام الأرستقراطي، وأسوأ نظام عنده هو النظام الديمقراطي، لكنه تراجع عن هذا الرأي فيما بعد ووضع نظام مختلط الذي يحقق الانسجام والتوازن ينجم عنها الاستقرار وهذا النظام هو الجمع بين الحكمة في النظام الملكي الأرستقراطي ومبدأ الحرية في النظام الديمقراطي.

ب- الفكر السياسي عند أرسطو: يرى أرسطو أن السياسة هي فن الحكم الذي يستمد أصوله من مقوماته الأساسية من واقع الشعوب وأنظمة الحكم السائدة به ، ويرى أرسطو أن الدولة هي الهيئة أو المؤسسة الوطنية التي ينتهي إليها أبناء الشعب وتربطهم بها علاقة روحية تقوم على العادات والتقاليد والقوانين ، أما الحكومة فهي عبارة عن هيئة تنفيذية أو نخبة مسيرة يختارها الشعب لما تمتاز به من قدرة وبراعة وموهبة في القيادة لأنها هي التي تنفذ السياسة العامة للدولة، والدولة عنده أسمى من الفرد والعائلة والقرية ويربط أرسطو السياسة بالأخلاق، أما المدينة عنده هي غاية المجتمع ولا يمكن أن تتحقق إلا بثلاث أسس هي: أن تكون محدودة السكان – أن تكون محصنة ضد الأعداء – أن تتألف من عدة طوائف.

ميز أرسطو بين نوعين من الحكومات : الحكومات الصالحة هي التي تحقق سيادة القانون وسيادته يسودها العدل، والحكومات الفاسدة. نحاول تلخيصها في النقاط التالية:

3- الحكومات الصالحة:

- الحكومة الملكية أو الدستورية: وهي حكومة الفرد الفاضل العاقل العادل، قد يمكن الدولة من تحقيق انجازات نظراً لسرعته في اتخاذ القرارات لكن عيبه يكمن في أن يتحول إلى حكم استبدادي بالإضافة إلى فكرة الوراثة.
- الحكومة الأرستقراطية: هي حكومة الأقلية العادلة أي النخبة التي تحتكر السلطة والعلم ، ميزتها أنها الفئة المؤهلة من ناحية العلم والمال، وعيبها أن حكامها يتجاهلون مطالب الشعب ولا يحسون بما يعيشه.
- الحكومة الديمقراطية: وهي حكم الأغلبية الشعبية ويعتبرها من أنظمة البناء لأنه يمنح الفرد فرص متساوية وعيها يكمن في الفوضى التي تنشأ عنها وتؤدي إلى تدهور سياسي.

4- الحكومات الفاسدة:

- الحكومة الطاغية: وهي حكومة الفرد الاستبدادي والنتيجة عن فساد الحكم الفردي الملكي.
- الحكومة الأوليغارشية: وهي حكومة الأقلية الغنية وتأتي نتيجة فساد الحكم الأرستقراطي.
- الحكومة الديماغوجية: وهي حكومة العامة المتبعين أهواءهم أو حكومة الغوغاء وهي ناتجة عن فوضى الديمقراطية.

يفضل أرسطو الحكومة الديمقراطية القائمة على دستور تحدد فيه الصلاحيات.

ت- المدرسة الرواقية: بعد سقوط الحضارة (دولة المدينة) بدأ نوع من الشك في سلامة الأفكار والنظريات التي أتى بها كل من: سقراط، أفلاطون، أرسطو فبدأت تظهر أفكار جديدة من بين هذه المدارس التي ضخت أفكار جديدة نجد المدرسة الرواقية مؤسسها زينو الأكتيومي من أصل فينيقي، كان مبدأ الرواقية يدعو إلى العالمية أو الدولة العالمية فقد كتب "زينو" حول الجمهورية مقبولة ومعجبة مبدأها "أن الناس لا يجب أن لا يتفرقوا مدنا وشعوبا لكل منها قوانينه الخاصة لأن كل الناس هم مواطنون أخوة ولهم حياة واحدة ونظام واحد للأشياء كما لو كانوا قطيعا موحدًا في ظل القانون المشترك"، وقد أثرت الرواقية في الفكر الروماني فقد أخذت الإمبراطورية الرومانية نظرية التحكم في النفس التي تساعد على استتباب الأمن والاستقرار كما أخذ الرومان فكرة العالمية وانتماء جميع السكان إلى أسرة واحدة تتميز بالولاء للسيادة المطلقة.

3- الفكر السياسي عند الرومان:

لم يكن الفكر السياسي الروماني بمستوى الفكر السياسي اليوناني تبنت الحضارة الرومانية مفهوما جديدا مفاده أن الشعب صاحب السيادة تشكلت أنظمة الحكم من الملك ومجلس الشيوخ ومجلس نياي، لم تتميز الحضارة الرومانية بالنقاشات الديمقراطية بالمقابل ركزوا جهودهم على سن التشريعات والقوانين التي من شأنها المحافظة على وحدة الإمبراطورية، لكن هناك بعض المحاولات التي حاول فيها أصحابها طرح أفكار سياسية نذكر منها شخصية شيشرون الذي قام بشرح وتحليل نظرية الرواقيين في القانون الطبيعي، وعنه انتقلت هذه الأفكار إلى الغرب التي كانت مرجعه الأساسي حتى القرن التاسع عشر ميلادي، ويقول شيشرون أنه يوجد قانون طبيعي عام ينبثق من واقع حكم العناية الإلهية للعالم كله، كما ينبثق من الطبيعة العقلية والاجتماعية للبشر فهو يقول أنه هناك دستور واحد صالح لكل زمان ومكان ولا يتغير ولا يتبدل وهو ملزم لجميع الناس والأمم وأي تشريع مخالف لأحكام الدستور هذا لا يستحق أن يسمى قانونا، ويرى أن القانون الطبيعي لا يجوز تعطيله بأحكام وتشريعات من صنع البشر بل حتى المؤسسات السياسية (مجلس الشيوخ والنواب والشعب) عليهم إطاعة هذا القانون الذي هو من عند الله وبالتالي فالناس سواسية في ضوء هذا القانون.

يعرف شيشرون الدولة بأنها جماعة معنوية من أشخاص يملكون الدولة ويسميه مصلحة الناس المشتركة، وهناك أيضا شخصية رومانية أخرى ساهمت بأرائها السياسية هو "سينيكا" الذي كان مربي ثم وزير الذي يرى أن الحكومة هي وليدة الشر البشري وحده فهي الدواء الضروري لعلاج الشر المتأصل في البشر وهو الوسيلة الإلهية لحكم البشر وأنهم مطالبون بطاعتها وهكذا يختلف سينيكا وشيشرون مع أرسطو الذي يرى بأن دولة المدينة إنما هي الصورة التي ينبغي أن تكون عليها الحياة المتحضرة، وأنها الوسيلة الوحيدة لبلوغ خصائص الإنسانية.